

مقدمة

بعد ظهور النفط في منطقة الخليج العربي، البداية الحقيقية لتفاقم المشكلات الحدودية في هذه المنطقة إذ أدى اكتشافه واستثماره بكميات تجارية إلى سعي الحكومات العربية إلى تحديد حدودها سواء البرية أو البحرية منها، ونتيجة لذلك حدثت عدد من المشكلات الحدودية، منها النزاع حول "فشت أبو سعة" الواقعة في المياه الضحلة بين السعودية والبحرين. وكانت بريطانيا ممثلة عن الأخيرة في ذلك الخلاف باعتبارها المشرفة على إدارة السياسة الخارجية لإمارات الخليج العربي بموجب معاهدات الحماية المبرمة بينها وبين هذه الإمارة سنة ١٨٨٠م، وعليه كانت هي التي تتولى عملية التفاوض بهذا الشأن، وبذلك تتمكن من حماية مصالحها أولاً وقبل كل شيء دون الاهتمام بمصالح الإمارات الداخلة في حمايتها. وقد هدف البحث في موقف بريطانيا من النزاع حول فشت أبو سعة بين السعودية والبحرين، إلى تسليط الضوء على أهمية المنطقة المتنازع عليها، والحجج التي قدمها كلا الطرفين، فضلاً عن الخطط والسياسات البريطانية لضمان مصالحها بالدرجة الأساس ومصالح البحرين الداخلة في حمايتها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع. ونظراً لعدم توفر بحث أكاديمي وثائقي مستقل حول موضوع الخلاف المذكور، جاءت بعض المعلومات عن فشت أبو سعة بشكل إشارات اقترنت بالخلاف على جزيرتي (لبينة الكبرى ولبينة الصغرى) بين السعودية وبريطانيا بالنيابة عن البحرين فقد وقع الاختيار للكتابة في الموضوع.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى تمهيد ومحورين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول التمهيد نشأت الخلاف الحدودي بين السعودية والبحرين، وتناول المحور الأول: موقف بريطانيا من الخلاف حول فشت أبو سعة ١٩٤١ - ١٩٥٥، أما المحور الثاني، فقد تطرق إلى الخلاف حول فشت أبو سعة خلال المدة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ومن ثم توقيع الاتفاقية بين البلدين.

اعتمد البحث على عدة مصادر، يأتي في مقدمتها المجموعة الوثائقية التي تحمل اسم "Arabian Boundaries" حيث تضمن الجزء العاشر منه مجموعة المراسلات والبرقيات والوثائق الخاصة بالحكومة البريطانية والمتعلقة بالخلاف الحدودي حول فشت أبو سعة، فضلاً عن ذلك فقد تم الاعتماد على عدد من الرسائل الجامعية غير المنشورة وبعض الكتب العربية المهمة لعل أهمها كتاب عبد الله الأشعل بعنوان (قضية الحدود في الخليج العربي) إذ احتوى هذا الكتاب على معلومات مفيدة تناولت النزاع السعودي - البحرين، فضلاً عن مصادر أخرى في قائمة المصادر والمراجع كان لها الأهمية ولو قليلة في إنماء البحث وكانت أغلب المصادر العربية قد تناولت الموضوع بصورة مبسطة غير معتمدة على السرد التاريخي والتركيز على نهاية الصراع وعقد الاتفاقية دون ذكر أهم أسباب الخلاف ونشأته، ولأحظت ذلك واضح في رسائل الهاجستير لعبد الجبار الكعبي (الاتفاقيات الحدودية في الخليج العربي)، وكذلك عند جنان جميل سكر (المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي) حيث ركزا فقط على موقعها الجغرافي وأهميتها دون ذكر أهم تفاصيل الخلاف ودوافعه ونتيجته.



موقف بريطانيا من الخلاف الحدودي

بين البحرين والسعودية حول فشت أبو سعة

1958 - 1941



د. جابر عبد الرضا حسن التميمي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة البصرة - جمهورية العراق

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

جابر عبد الرضا حسن التميمي، موقف بريطانيا من الخلاف الحدودي بين البحرين والسعودية حول فشت أبو سعة (١٩٤١ - ١٩٥٨). - دورية كان التاريخية - العدد الثالث عشر؛ سبتمبر ٢٠١١. ص ٤٤ - ٤٨.

(www.historicalkan.co.nr)



نشأة الخلاف الحدودي بين البحرين والسعودية ١٩٣٨

تفصل بين المملكة العربية السعودية والبحرين مياه الخليج العربي بمسافة ١٥ ميل وبناءً على ذلك، فإن النزاع الحدودي بينهما يتركز على منطقة ضحلة تسمى "فشت أبو سعة"^(١) حيث تقع جزيرتا لبينة الكبرى والصغرى، وبها أن البحرين تقع في مدخل خليج سلوى بين السعودية وقطر، من جهة أخرى فإنه لا توجد خلافات برية بين البحرين والسعودية، وإنما انصب على الجزيرتين المشار إليهما^(٢).

بدأ الملك عبد العزيز آل سعود بالتفكير في رسم حدود بلاده البحرية مع البحرين على اثر توصله إلى اتفاق بشأن ضرائب المرور "الترانزيت" مع البحرين، وقد جاءت الفرصة المناسبة لفتح موضوع الحدود عندما بادرت البحرين إلى وضع علامات بحرية لإرشاد السفن على بعض الجزر الواقعة بين السعودية والبحرين، ويبدو أن الهدف الحقيقي من ذلك هو إثبات تبعية تلك الجزر لها. أثار العمل الذي أقدمت عليه البحرين الحكومة السعودية، فبادرت إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى المفوض البريطاني في جدة أوضحت بها أن تلك الجزر هي جزر سعودية^(٣)، وبخاصة فيما يتعلق بحقوقها في جزيرتي لبينة الكبرى ولبينة الصغرى^(٤)، اللتان تقعان إلى الشمال الغربي من البحرين وبشكل أكثر قرباً إلى الساحل السعودي منه إلى الساحل البحريني^(٥).

ونتيجة لما تقدم فقد بدأت سلسلة من المباحثات والمراسلات بين الحكومة البريطانية - التي كانت مسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية للبحرين كما أشرنا، وبين الملكة العربية السعودية قدم خلالها كل طرف من الأطراف المتنازعة الحجج والبراهين التي تثبت أحقيتها في الجزر المشار إليها، ويبدو أن اهتمام بريطانيا كان منصباً في المحافظة على الجزر، وذلك لوجود النفط فيها^(٦). إذ أنه في الوقت الذي كانت السعودية تشهد فيه تدفقاً مطرداً في ثرواتها النفطية، كانت البحرين تشهد بداية نزوب أبارها التي بدأ استثمار النفط فيها منذ بداية الثلاثينيات^(٧).

ومن هنا نرى أن موقف بريطانيا في تلك الفترة كان منصباً بالدرجة الأساس على محاولة تقديم الحجج والبراهين التي تثبت عائدية الجزر للبحرين، فبريطانيا كانت حريصة كل الحرص على بقاء الجزر المتنازع عليها في حوزة البحرين للاستفادة من ثرواتها النفطية وبخاصة وأن البحرين كانت تشهد تناقصاً في إنتاجها النفطي بالإضافة إلى ارتباطها مع البحرين باتفاقيات ومعاهدات عدة ضمنت لهم السيطرة على مقدرات البلاد وعززت مصالحها فيها^(٨) فقد تعهد الشيخ عيسى على نفسه ومن يخلفه من بعده في حكم البحرين (بالامتياز عن الدخول في مفاوضات أو إبرام معاهدات من أي نوع ومع أي دول غير الدولة البريطانية) ومن هنا يمكننا أن نرى الموقف البريطاني من النزاع حول فشت أبو سعة.

موقف بريطانيا من الخلاف حول فشت أبو سعة ١٩٤١ - ١٩٥٥

بدأ النزاع حول فشت أبو سعة يظهر إلى الوجود، وبشكل ملفت للنظر، عندما منحت حكومة البحرين في عام ١٩٤١ امتيازاً لشركة نفط البحرين المحدودة (The Bahrain Petroleum Co.) للتقيب عن النفط واستثماره هناك^(٩).

وعلى الرغم من أن شيخ البحرين منح الشركة المذكورة امتياز التقيب عن النفط واستثماره في فشت أبو سعة، إلا أنه في الوقت نفسه لم يكن مطمئناً، وهذا بدا واضحاً في البرقية التي بعثها بلكريف " Plgrif " مستشار الحكومة البريطانية إلى الوكيل السياسي في البحرين التي أشار فيها إلى أن شيخ البحرين يعلم أن فشت أبو سعة أقرب إلى الساحل السعودي منه إلى الساحل البحريني الأمر الذي من الممكن أن يثير المملكة العربية السعودية ويجعلها تطالب بفشت أبو سعة، وبالتالي اضطرت البحرين إلى سحب ادعائه^(١٠).

غير أن المقيم البريطاني في الخليج العربي كان يرى، أنه في حالة ادعاء ابن سعود بفشت أبو سعة فإنه من الضروري أن تعلن الحكومة البريطانية أن الجزيرة تابعة للبحرين، سيكون ذو نفع أكثر من أن يقوم شيخ البحرين بسحب ادعائه، كما حث بريطانيا شيخ البحرين أن لا يقوم بأي سحب رسمي لادعائه السابق في الجزيرة ريثما تتم مناقشة قضية الفشت مع المملكة العربية السعودية^(١١).

أما عن موقف المملكة العربية السعودية من منح الامتياز النفطي لشركة نفط البحرين، فقد اعترضت بشدة على منح الامتياز المذكور ونتيجة لذلك فقد أوقفت الشركة عملها في استثمار النفط في أبو سعة لحين حل مسألة السيادة عليها بين الجانبين السعودي والبحريني^(١٢). غير أن الأوضاع استمرت على ما هي عليه دون تسوية لتصفية النزاع حول المناطق الحدودية بين البحرين والمملكة العربية السعودية حتى سنة ١٩٥١، ويبدو أن السبب كان يكمن في ظروف الحرب العالمية الثانية وانشغال الحكومة البريطانية بمعالجة الآثار التي خلفتها الحرب لذلك فان بريطانيا لم تستأنف عملية متابعة النزاع الحدودي إلا في عام ١٩٥١^(١٣)، حيث اتجه الجانبان إلى مائدة المفاوضات لتسوية المسألة فكانت الحكومة البريطانية قد وجهت دعوة إلى الأمير فيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية لزيارة لندن من اجل التباحث بشأن الحدود الساحلية لكل من السعودية والكويت والبحرين. وفي المؤتمر الذي عقد في لندن من الثامن ولغاية الرابع والعشرين من آب ١٩٥١، تم التباحث بشأن الحدود الإقليمية بعامة ومن ضمنها موضوع فشت أبو سعة مع الجانب البريطاني الذي كان يرأسه المستر هيربرت موريس (H. Morris)^(١٤).

وخلال المحادثات اقترحت بريطانيا أن تعطي جزيرتي لبينة الكبرى والصغرى وفشت الجارم وفشت أبو سعة إلى البحرين، مقابل أن يعطي فشت نبوة العراقي إلى السعودية، بينما اقترح الوفد السعودي أن تعطي جزيرة لبينة الصغرى وفشت الجارم ونبوة عراقي إلى البحرين في حين تعطي لبينة الكبرى وفشت أبو سعة للمملكة، ونتيجة لتعارض وجهات النظر لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول الموضوع مع العلم أن الأمير فيصل وعد الحكومة البريطانية بنقل المقترحات التي طرحت على مائدة المفاوضات إلى الملك عبد العزيز ويتضح من الوثائق أمامنا أن تمسك بريطانيا بفشت أبو سعة مرده إلى أن وزارة الخارجية البريطانية لديها معلومات تفيد بأنه لو حصلت على نصف المياه الضحلة لفشت أبو سعة فإن ذلك سيكون مهماً تجارياً إذا ثبت وجود النفط هناك لذلك فان بريطانيا لم تكن مستعدة للتنازل عن فشت أبو سعة وإنما النصف إذا كان ذلك ضرورياً لحل مسألة الحدود^(١٥).

وفي اجتماع بين الوكيل السياسي في البحرين والشيخ سلمان بن حمد الخليفة شيخ البحرين بتاريخ الخامس والعشرين من أيلول سنة

اهتمامها الأول كان منصباً على حل وحسم مشكلة البريمي أولاً. ومما زاد الأمر سوءاً هو قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، في تشرين الثاني ١٩٥٦، بسبب العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦^(٢٣) ونتيجة لذلك فقد طالبت بريطانيا شيخ البحرين بتقديم التنازلات وإجراء محادثات مباشرة مع الحكومة السعودية لحل المشكلات المعلقة^(٢٤).

ويظهر أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في الوصول إلى تسوية للنزاع الحدودي البحريني السعودي، وذلك لخشيته على أمن البحرين، الذي من الممكن أن يهدده السعوديون من جهة، ومن جهة أخرى لرغبتها في تحسين العلاقة التي تعكرت بين بريطانيا والسعودية بسبب العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. وما كان من الشيخ سلمان بن حمد الخليفة إلا الاستجابة للطلب البريطاني، بإجراء الاتصال المباشر مع الحكومة السعودية، وقد أبلغ بذلك المقيم السياسي، في الخليج العربي، الأمر الذي لقي استجابة وترحيباً من الحكومة البريطانية. وفي الوقت نفسه أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، يستعلم فيها عن رأيها بشأن الخطط المقترحة للتقسيم الخاص لفشت أبو سعة^(٢٥).

ونتيجة لهذه البرقية بدأت الأوساط السياسية البريطانية بمناقشة مسألة الاتصال المباشر بين الشيخ سلمان حاكم البحرين وبين السعوديون وبيان الإيجابيات بمجموعة من النقاط:

١- رأى بعض المسؤولين البريطانيين أن الاتصال شيء مهم لتسوية المشكلات المعلقة بين البحرين والسعودية، إلا أنه من ناحية ثانية قد يكون سابقة لشيخو إمارات الخليج العربي لحل مشاكلهم بعيداً عن بريطانيا وهذا ما لا ترضاه الأخيرة نظراً لأنها المسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية لإمارات الخليج العربي.

٢- رأى سمبسون (Simpson)، المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية، تأجيل المفاوضات إلى حين تمكن بريطانيا من إجراءها بنفسها، لأنه لا يمكن التكهن بما قد تسفر عنه المفاوضات المباشرة بين السعودية والبحرين^(٢٦).

٣- أما ريكس "Reks" وهو أحد المستشارين في وزارة الخارجية البريطانية فقد رأى أن اقتراح تشجيع الشيخ سلمان لتقسيم أسهم فشت أبو سعة مهم جداً على أن ينظر إليه بحذر لأن التسوية التي يمكن التوصل إليها يكون قد تضر بالمصالح البريطانية^(٢٧).

٤- هذا وقد عارض السير ولسمي (A.R. Walmsy)، وهو مستشار في وزارة الخارجية البريطانية، الاقتراح بشأن الاتصال المباشر مع السعوديين من قبل الشيخ سلمان، شيخ البحرين، وأشار إلى ضرورة التباحث مع الأمريكان لمعرفة رأيهم في الموضوع.

٥- وبين سحاين موبيرلي (J.C. Moberly) وهو مسئول آخر في وزارة الخارجية البريطانية أن هناك أسباباً تدفع الحكومة البريطانية لتشجيع الاتصال المباشر بين شيخ البحرين والسعوديين لتقسيم أسهم فشت أبو سعة وحل المشكلات الحدودية، وقد بين أنه بإمكان الحكومة البريطانية أن تتابع الموضوع (أي أن تسلك بأحد أطراف الحبل) من خلال المقيم السياسي في الخليج العربي الذي سوف يكون على اطلاع تام بما يتم من مفاوضات، كما أوضح أن الحكومة البريطانية تستطيع الاعتراض على أي خطوة يتخذها الشيخ والملك السعودي من الممكن أن تضر بالمصالح البريطانية^(٢٨).

١٩٥١، تمت فيه مناقشة قضية الخلاف الحدودي بين البحرين والمملكة العربية السعودية واتضح فيه أن الشيخ سلمان كان متجهماً للحصول حتى ولو نصف فشت أبو سعة لغرض الانتفاع من موارده النفطية التي هو بحاجة لها^(٢٩).

وعلى أثر ذلك كتب^(٣٠) الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي يعلمه باجتماعه بشيخ البحرين، وموافقة الأمير على الملاحظات البريطانية بشأن تقسيم الجزر والفشوت المتنازع عليها وبين قلق شيخ البحرين أنه في حالة تنازل البحرين عن نصف فشت أبو سعة إلى المملكة العربية السعودية لا يمكن لشركة نفط البحرين عند ذلك الوصول إلى منطقة (الفيروس) إحدى المناطق التي تقع على المناطق الضحلة لفشت أبو سعة^(٣١).

وفي التاسع من تشرين الثاني ١٩٥١م، أوضحت وزارة الخارجية البريطانية رأيها فيما يخص فشت أبو سعة، بما يفيد أن شركة نفط البحرين تريد أن تعرف الخط الذي يجب أن تقترحه الحكومة البريطانية للتقسيم، وأن هذا الخط يجب أن يترك منطقة كافية من المناطق الضحلة على الجانب البحريني كي تقوم الشركة بعمل استثماري نفطي مهم ومجدي من الناحية الاقتصادية. في حالة اكتشاف النفط هناك على الرغم من أن الحكومة البريطانية حرصت على أن تبين لشيخ البحرين بان كل ما تقدمت به هو مجرد اقتراحات لحل المشكلة بطريقة سلمية، إلا أنها لم تقدم أي تعهدات أو ضمانات بذلك الخصوص^(٣٢).

استمرت المفاوضات البحرينية - السعودية بشأن الفشوت المتنازع عليها. وفي تلك الأثناء عرض شيخ البحرين فكرة تقسيم فشت أبو سعة إلى قسمين، القسم الغربي المواجه للأراضي السعودية يؤول للأخيرة، في حين تحصل البحرين على القسم الشرقي المواجه لحدودها الغربية^(٣٣).

غير أن الخلاف الشديد الذي حصل آنذاك، بين الحكومة البريطانية والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي^(٣٤)، وقيام القوات البريطانية باحتلال الواحة في عام ١٩٥٣ قد انعكس على سير المفاوضات وأدى إلى التوتر بين السعودية وبريطانيا^(٣٥)، الأمر الذي أدى إلى تعثر سير المفاوضات بشأن مسألة الحدود بين البحرين والسعودية مما أدى إلى توقفها في الأقل.

الخلاف حول فشت أبو سعة ١٩٥٥-١٩٥٨ ونوقيع الإنفاقية الثنائية

في سنة ١٩٥٥ قررت الحكومة البريطانية استئناف المفاوضات مع الجانب السعودي حول قضية المشكلات الحدودية المعلقة، ومنها مشكلة فشت أبو سعة، وتمشياً مع هذا الوضع زار المقيم السياسي البريطاني في الخليج المملكة العربية السعودية، في نيسان من العام المذكور، وأجرى المحادثات مع الملك سعود بن عبد العزيز وبعض المسؤولين في وزارة الخارجية السعودية غير انه لم تسفر تلك المحادثات عن شيء يذكر.

واستكمالاً للجهود التي بدأتها بريطانيا لحل المشكلة الحدودية، زار وكيل الخارجية البريطانية دوووز باكر (Doss Baker)، في نيسان ١٩٥٦ المملكة العربية السعودية بقصد تحسين الأجواء التي عكرتها مشكلة البريمي، ومناقشة جدول المحادثات المقترحة، إلا أنه من الملاحظ أن العربية السعودية لم تبدي اهتماماً كبيراً بالموضوع، لأن

بروز مشكلة فشت أبو سعة وذلك لان السعودية ادعت أن هذه المنطقة ، هي منطقة سعودية وبالتالي لا يحق للبحرين أن تمنح أي امتياز منها ما أن تحسم قضيتها فبدأت نتيجة ذلك سلسلة من المباحثات والمفاوضات في لندن وجدة والرياض في السعودية لحسم القضية.

● لقد تميز الموقف البريطاني من النزاع بين البحرين والسعودية بالتغير والتبدل تبعاً للظروف ، إلا أنه من ناحية أخرى كان منصباً على المحافظة على المصالح البحرينية وقد كان ذلك ليس بدافع الجود والإحسان ، وإنما يهدف إلى تأمين المصالح البريطانية التي هي نفطية بالدرجة الأولى إذ كانت المنطقة موضوع النزاع تحوي النفط في المياه الضحلة الغربية منها.

● لقد أدى الاحتلال البريطاني لواحة البريمي ومن ثم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسعودية الأمر الذي أثر على مسألة حسم المشكلة الحدودية بين البحرين والسعودية ، ونتيجة لذلك فقد أخذت بريطانيا تبحث عن حلول أخرى ، وذلك من خلال حث شيخ البحرين على فتح باب المفاوضات المباشرة بين السعودية والبحرين دون أن يكون لبريطانيا أي حضور ، إلا أن هذا الاقتراح عندما عرض على بساط المناقشة في وزارة الخارجية البريطانية ، حظي بالقبول من بعض السياسيين في حين عارضه البعض الآخر بشدة ، وقد كان لكل من الفريقين أسبابه ، إلا أنه في النهاية اتخذت الحكومة البريطانية قراراً يقضي بالاتصال المباشر بين السعودية والبحرين لتعذر الاتصال البريطاني – السعودي بشكل مباشر الأمر الذي اعتبر انتصاراً للفريق الأول الذي وافق على فكرة الاتصال المباشر ، غير أنه من جهة ثانية اعتبر تنازلاً بريطانياً وإن لم يكن بشكل مباشر عن بعض صلاحياتها في إدارة السياسة الخارجية للبحرين ، إذ كانت بريطانيا في المرحلة السابقة لا تسمح بالمساس بهذا الدور خشية أن يؤثر ذلك على وجودها في المنطقة.

● لقد كان الاتصال المباشر بين البحرين والسعودية ذو فائدة في حسم النزاع حول فشت أبو سعة إذ استطاع الطرفين التوصل إلى اتفاقية ثنائية ، تنازلت فيها البحرين عن فشت أبو سعة من الناحية الجغرافية ، إلا أنها استطاعت أن تضمن الحصول على عوائد النفط المتأتية من المنطقة موضوع النزاع. إذ كان من الصعوبة أن يتم تقسيم المنطقة بين السعودية والبحرين لاسيما وهي منطقة صغيرة جداً الأمر الذي يجعل من المنطقة منطقة تماس واحتكاك الأمر الذي قد يولد المشكلات في المستقبل.

ويظهر مما تقدم ذكره أن المسؤولين البريطانيين في وزارة الخارجية كان لكل منهم آراء وتحفظات في موضوع فسح المجال لشيخ البحرين للقيام بالتفاوض مباشرة مع الملك سعود بن عبد العزيز. وعلى أية حال ، أوعزت الحكومة البريطانية إلى الشيخ سلمان حاكم البحرين للبدء بالتفاوض المباشر مع السعوديين ، وقد رحب الشيخ بالأمر ، وما لبث أن قرن القول بالفعل ، فتوجه إلى المملكة العربية السعودية وأجرى محادثات مباشرة مع الملك سعود بن عبد العزيز وتوصل الطرفان إلى اتفاقية حسمت الموضوع ، وقعت في الرياض في الثاني والعشرين من شباط ١٩٥٨ ، وقد وقعها عن الجانب السعودي الملك سعود بن عبد العزيز في حين وقعها عن الجانب البحريني الشيخ سلمان بن حمد الخليفة حاكم البحرين^(٢٩).

اتفق الطرفان على توزيع النفط المستخرج من فشت أبو سعة مناصفة دون حاجة إلى تقسيم الحقل نفسه من الجهة الجغرافية وهكذا اتفق على تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فشت أبو سعة مقابل التزام السعودية بمنح البحرين العائد الصافي من النفط الذي تستخرجه السعودية من الحقل الذي يقع في نطاق اختصاصها المطلق هذا وتضمنت الاتفاقية بنوداً تتعلق بجزيرتي لبينة الكبرى ولبينة الصغرى حيث اتفق الطرفان على أن تمنح السعودية لبينة الكبرى ، وتحصل على الصغرى دون أن يكون لأيهما مياه إقليمية رغم أن حرمانها من المياه الإقليمية اتفق عليه شفاهة ولم يرد في الاتفاق المبرم^(٣٠) ، دون الخوض في موضوع المياه الإقليمية^(٣١).

وبعد عودة الشيخ سلمان من السعودية ومن أجل أن تصيح الاتفاقية نافذة المفعول كتب إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين وسالتين بهذا الخصوص ، وكانت نتيجتها موافقة الحكومة البريطانية على تصديق الاتفاقية ، و بهذه الاتفاقية انتهى النزاع الحدودي بين البحرين والسعودية وكان لبريطانيا أثر واضح ، حيث شجعت شيخ البحرين لإجراء مفاوضات مباشرة مع السعودية وعقد اتفاقية بخصوص المناطق المتنازع عليها بين البلدين بعد أن عجزت هي بصفتها الدولة المسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية للبحرين^(٣٢) . إلا أن هذه التسوية ما زالت تعد غير نهائية في العقل الباطن للسياسة السعودية البحرينية ومن الممكن أن تتفجر في أي لحظة^(٣٣) في حالة تأزم العلاقة بين البلدين.

الخاتمة

يتبين من المعلومات الواردة في البحث أنه:

- لقد كان ظهور النفط من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربي ، بسبب تكالب دول منطقة الخليج العربي على ترسيم حدودها البرية البحرية بغية المحافظة على مصالحها. ومن هنا بدأت مشاكل الحدود بين السعودية والبحرين التي مثلتها بريطانيا باعتبارها الدولة المسؤولة عن إدارة السياسة الخارجية للبحرين بموجب المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وإمارات الخليج العربي ، الأمر الذي منحها حق التفاوض والتباحث في كل ما يخص الشؤون الخارجية لإمارة البحرين ، لذلك فقد تولت بريطانيا تمثيل البحرين في النزاع مع السعودية حول فشت أبو سعة.
- لقد كان منح شيخ البحرين لامتياز التنقيب عن النفط في فشت أبو سعة إلى الشركة نفط البحرين ، هو السبب الذي أدى إلى

(11) Ibid, panes / 12 / 3907. Sir W,R way, political Resident, Bushire to the political Agent, Bahrain, 19 March 1942.

(١٢) عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ٤٠.

(13) Arabian Boundaries, op . cit . , Fo / 0 / 6 , 71 . Mr. C. J. pelly, political Agent Bahrain to Mr. C. D. Belgrave, Adviser to the government of Bahrain, 6 January 1951.

(١٤) حسين عبد القادر محيي عيسى التميمي ، الخلاف الحدودي القطري السعودي ١٩١٣ - ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠١ ، ص ٥٨.

(15) Arabian Boundaries, op. Cit . , Mr. W.S. Laver, political Agent Bahrain to Mr. C.D. Belgrave : 926 October 1951.

(16) Ibid, Fo 1018171, Mr. S.W. Laver to C.D. belgrave, 2 December, 1951.

(17) Ibid, Fo 1018 / 71 Shaikh Salman bin Hamad Al- Khalifa to Mr. c.d. Pelly, 9 October, 1951.

(18) Ibid, Fo 1016 / 71 . Mr. C.d pelly to Mr. C.m. Lequesne, 13 October, 1951.

(١٩) وداد خضير الشتيوي ، المصدر السابق ، ص ١٥-١٦.

(20) Arabian Boundaries, op. Cit, Fo 1018 / 186 Shakh Salman bin Hamaad Al — Khalifa to political Agent, Bahrain, 14 January 1952.

(٢١) أصبحت واحة البريمي منطقة نزاع دولي بين كل من بريطانيا المسيطرة آنذاك على شؤون أبو ظبي ، وبين أمريكا التي تدعم موقف المملكة العربية السعودية في ادعائها على واحة البريمي على اعتبار أنها جزءاً من أراضيها ، وكان لاكتشاف النفط اثر كبير في تنافس الشركات البريطانية والأمريكية عليها وقد أدت بالنهاية إلى احتلال بريطانيا للواحة. للتفاصيل ينظر: عبد المنعم إبراهيم ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، الكويت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠٥.

(٢٢) حدث العدوان الثلاثي الذي قامت به بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، على أثر تأميم مصر قناة السويس لاستثمار مواردها المالية في بناء السد العالي ، ولمزيد من التفاصيل عن هذا العدوان ينظر: محمد عبد الرحمن برج ، من السويس إلى بنزرت: دراسة تاريخية مقارنة بين الحركة الوطنية في مصر وتونس ، القاهرة ، د.ت. ، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢٣) وداد خضير الشتيوي ، المصدر السابق ص ١٧ ؛ رياض جاسم الاسدي ، الاندفاع السعودي الجنوبي الشرقي في الخليج ، الخليج العربي ، مجلة ، ١ ع ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧.

(24) Arabian Boundaries op. cit. Fo 371 / 12 / 9634, Sir B.A.B. Barrows, political Resident, Bahrain Mr. D.M.H Riches Foreign office, 8 May, 1957.

(25) Ibid. Fo 371 / 12 / 6937 , No , EA. 1086 / 56. Minat on the possibility of encouraging the Rule of Bahrain to approach the saudis with the object of promoting a settlement of the fash thu saafa 21 — 24 may may, 1957.

(26) Ibid. Fo 371 / 12 / 6934 / No EA 1088 Note on the Bahrain — Saudi Seahed Frontier by Mr. P.M.H. Riches, 27 may 1957.

(27) Ibid, Fo 371 / 12 / 6934; No, EA. 1086 / 56. Ibid. P. 132-133.

(٢٨) وداد خضير الشتيوي ، المصدر السابق ، ص ٢١ ؛ عبد الجبار الكعبي ، الاتفاقيات الحدودية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠.

(٢٩) عبد الله الأشعل ، المصدر السابق ، ص ٤٠ - ٤١ ؛ حنان جميل سكر ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٣٠) فيصل عودة ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(٣١) وداد خضير حسين الشتيوي ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٢.

(٣٢) للتفاصيل أكثر يُنظر: د. محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية ، ج ٢ ، ط ١ ، مصر ١٩٧٤ ، ص ٥٥٦ وما بعدها.



المصدر: علي ابا حسين ، اربخيل البحرين في الوثائق التاريخية " الوثيقة " ، (مجلة) ،

السنة ١٥ ، ع ٢٩ ، كانون الثاني ، ١٩٩٦ .

الهوامش:

- (١) يقع فشت أبو سفعة (Fahat Bu Sa'fa Hexagon) في المنطقة البحرية الفاصلة بين البحرين والمملكة العربية السعودية ، وهي منطقة غنية بالنفط وقد ادعت البحرين ملكيتها ؛ حنان جميل سكر ، المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠.
- (٢) فيصل عودة الرفوع السعودي " العلاقات الخليجية الخليجية: الخلافات الحدودية نموذجاً " ، بحث ضمن ندوة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ٢٦ - ٢٥ آذار ١٩٩٥ ، ص ١٩.
- (3) Arabian Boundaries, Primary Document 1851 — 1957, Editor: Richard Scho field and Gerald Black, Vollo, Archive. Ebitions, 1988, Tel. From his minister, Jedda to political Resident in the (pertain) Gulf, Bushire, 2 November , 1938 .
- (4) Ibid ., R / 15 / 2 / 548 , No. C 1679 — 7. A 129. Express Letter from Political Agent, Bahrain to Political Resident, Bushire, 5 November, 1938.
- (٥) حنان جميل سكر ، الرسالة السابقة ، ص ٣٠٩.
- (٦) وداد خضير حسين الشتيوي ، موقف بريطانيا من النزاع الحدودي بين البحرين والمملكة العربية السعودية ١٩٣٨ - ١٩٥٨ ، سلسلة بحوث الخليج العربي ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ ، ٨.
- (٧) عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مصر ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠.
- (٨) زاهية قدورة ، تاريخ العرب العام ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧١ ، ص ١٠٣ ، ص ١٠٤.
- (٩) حنان جميل سكر ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ ؛ عبد الله الأشعل ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ؛ فيصل عودة المصدر السابق ، ص ١٩.
- (10) Arabian Boundaries OP. Cit, L / pands / 12 / 3907 — Mr. C.D. Belgrave, advisers to the government of Bahrain to Mr. E. B. walk field, 20 February 1942.